أعلن عن رفع قائمة بأسماء ألوية للديوان الأميري للحصول على أوسمة الدفاع الوطني

الأنصاري لـ «الأنباء»: صرف مكافأة الأعمال الممتازة لـ 1555 إطفائياً أبريل الجاري

أميرزكي

أعلن نائب المدير العام لشؤون قطاع الإدارية والمالية، اللواء صالح احمد الأنصاري، عن صرف مكافأة الأعمال الممتازة خلال شهر ابريل لرجال الاطفاء المستحقين لها والبالغ عددهم 1555 رجل إطفاء و216 من موظفي الخدمة المدنية من واقع الكشوف الواردة من القطاعات والإدارات التي تم ترشيح أسماء رجال الاطفاء وموظفي الخدمة المدنية مستحقي المكافأة حسب الضوابط التي حددها القرار الاداري رقم 2545 لسنة 2014، وتبلغ قيمة الاعمال الممتازة مبلغ وقدره مليون دينار، وبهذه المناسبة توجه الانصاري بالشكر للجهات الرقابية علي المجهود الذي بذلوه من اجل تسهيل إجراءات العمل على صرف مكافأة الأعمال الممتازة لرجال الاطفاء.

وكشف اللواء الأنصاري في تصريح خاص لـ «الأنباء» عن ان الادارة العامة للاطفاء رفعت الى الديوان الأميري قائمة بأسماء برتبة لواء تمهيدا لتقليدهم وسام الدفاع الوطني برتبة لواء.

وأردف الانصاري بالقول: سيمنح هذا الوسام لرجال الاطفاء ممن قاموا بأعمال جليلة جديرة بالاعتبار لمصلحة الدفاع الوطني، مؤكدا ان الاستحقاق وفق ضوابط منها الا تقل مدة الخدمة عن 25 سنة.

وان يكون حاصلا في آخر خمس تقارير متتالية على تقدير امتياز. والا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جناية مخلة بالشرف ما لم يكون قد رد اعتباره.

والا يكون موقوفا عن العمل او محالا الى التحقيق او المحكمة الجزائية في جناية او جريمة مخلة بالشرف والامانة. والا يكون وقعت عليه احدى العقوبات المقررة لرجال الاطفاء.

ومضى الأنصاري بالقول: هناك قوائم بأسماء برتب مختلفة للحصول على وسام الواجب من الدرجة الممتازة - الدرجة الثانية - الدرجة الثالثة، لرجل الاطفاء ممن قاموا بخدمة فائقة او بعمل بدل على شجاعة واخلاص في الميدان، بالاضافة الى الشروط التالية: من أمضى بالخدمة عشرين سنه فعلية - الا يكون قد وقعت عليه احدى العقوبات التأديبية المقررة لرجال الاطفاء - ان يكون حاصلا علي تقريرين امتياز عن السنتين الاخيرتين - الا يكون موقوفا عن العمل او محالا الى التحقيق او المحكمة الجزائية في جناية او جريمة مخلة بالشرف او الأمانة - الا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جناية او جريمة مخلة بالشرف ما لم يكن قد رد اليه اعتباره - ويجوز لحاملي وسام الواجب العسكري الترقية الى الرتبة الأعلى ضمن مجموعته شريطة ان يكون قد أمضى ثلاث سنوات على الأقل في الرتبة من الدرجة الممتازة.

وكذلك قوائم بأسماء برتب مختلفة للحصول على انواط الخدمة من النوط الذهبي والفضي والبرونزي حسب مدة خدمة رجل الاطفاء، بالاضافة الى بعض الضوابط التي تحدد للحصول عليه، اذ يمنح لمن قام بواجب خدمته بأمانة واخلاص من رجال الاطفاء.

وأشار الى ان هذه الأوسمة والأنواط ترافقها امتيازات مادية، ويأتي هذا الإجراء بناء على توصية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بالاهتمام برجال الاطفاء.

حيث يجري ترشيح رجال الاطفاء لتلك الأوسمة والأنواط بعد تشكيل لجنة ادارية مختصة برئاسة مدير الشؤون الإدارية وضباط الشؤون الإدارية والقانونية وتتم وفق نماذج تعدها وضوابط، وترفع للمدير العام بعد التحقق من مطابقتها للضوابط والشروط الإدارية لاعتمادها مرتين من كل عام خلال شهري فبراير واغسطس بإحالتها الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء للموافقة عليها وطلب إصدار امر أميري بهذا الشأن.

اللواء صالح الأنصاري

الأوسمة تحدد وفق ضوابط أهمها خمسة تقارير متتالية بتقدير امتياز

الديين: «البيت العائلي» لا يحتاج إلى قانون خاص ويندرج ضمن لائحة المؤسسات الإصلاحية

أكد وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون المؤسسات الإصلاحية وتنفيذ الأحكام اللواء خالد الديين ان مبادرة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد في البدء بتطبيق مشروع «البيت العائلي» داخل مراكز الإصلاح في الكويت يأتي امتدادا لمسيرة قائد العمل الإنساني صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد.

وأوضح اللواء الديين ان من اهم أهداف مشروع البيت العائلي هو المحافظة على الروابط الاجتماعية والأسرية بين النزلاء واسرهم والمحافظة على تماسك العائلة ودعم الجانب النفسي للنزلاء.

وبيّن ان قطاع المؤسسات الإصلاحية والأجهزة المعنية في وزارة الداخلية قامت بوضع خطة وبرنامج عمل ضمن إطار زمني محدد لضمان التحقيق والتطبيق الأمثل لنشاط «البيت العائلي» وتحسين العمل فيه بما يتوافق مع الأهداف الإنسانية التي دعت اليها الشريعة الاسلامية السمحة وبما يتواءم مع متطلبات المنظمات والهيئات المهتمة بحقوق الانسان والداعمة لكافة التطبيقات الانسانية.

وأضاف أن وزارة الداخلية تتابع الخطوات الادارية والتنظيمية والفنية لانطلاق «البيت العائلي» بهدف ضمان جودة التشغيل للمشروع من حيث التجهيز والإعداد، مع التركيز على تأهيل وتدريب العناصر البشرية المشرفة على إدارة المشروع والتي ستتم من قبل فريق أكاديمي متخصص في علم الاجتماع وعلم النفس من عناصر الشرطة النسائية وذلك لما تفرضه طبيعة العمل داخل المشروع.

وأكد ان أجهزة وزارة الداخلية المعنية تعمل حاليا على تخصيص مبنى مؤقت لتطبيق المشروع الى حين الانتهاء من تنفيذ المقر الدائم للبيت العائلي داخل منطقة السجون والذي سوف يضم حسب الرؤية المعدة وحدات سكنية متعددة يتوافر فيها كافة الخدمات المعيشية والترفيهية.

وبيّن انه وحسب الخطط الموضوعة للمشروع فان نزلاء مراكز الإصلاح سيتمكنون من الالتقاء بزوجاتهم وأبنائهم وأقاربهم من الدرجة الأولى (الأب والأم والاخوة والاخوات) لفترة تصل كحد أقصى الى 72 ساعة حسب قرار إدارة مركز الإصلاح، وانه لن يستثنى أي نزيل من حق استخدام البيت العائلي ضمن الضوابط والشروط.

وأشار ان قرار إنشاء البيت العائلي ومن الناحية القانونية لا يحتاج الى قانون خاص وهو يندرج ضمن اللائحة التنفيذية الداخلية لقطاع مراكز المؤسسات الإصلاحية ضمن بند (لائحة الزيارات العائلية)، مؤكدا ان العملية ستكون تنظيمية في هذا الإطار.

وأوضح ان هذه المبادرة تأتي كخطوة حضارية إنسانية متقدمة تترجم حرص وزارة الداخلية واهتمامها ورعايتها لنزلاء المؤسسات الإصلاحية والاحترام الأمثل لمتطلباتهم.

اللواء خالد الديين

ضبط 4 «شوزن» في حملة على قناصة الضبيعية

94 مطلوباً ومخموراً ومخدراً وباعة مسكرات ومصنع في شباك الأمن العام خلال 24 ساعة

محمد الدشيش - محمد الجلاهمة

واصل قطاع الأمن العام في وزارة الداخلية نشاطه، بعدما تمكن من القبض على مجموعة من المطلوبين والمخالفين في سائر المحافظات أمس الأول، بإشراف مباشر من الوكيل المساعد لشؤون الأمن العام اللواء إبراهيم الطراح. وتأتي حملات الامن العام التزاما بتنفيذ استراتيجية نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ووكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد وترجمة من قبل وكيل القطاع وبلغ اجمالي الموقوفين في حملات الأمن العام 94 ما بين مطلوب ومخمور ومخدر وباعة خمور.

ففي محافظة العاصمة، تمكن رجال الأمن من ضبط 5 مواطنين وستة وافدين أردنيان وباكستاني وسوري وهنديان، وضبط مواطنان يستعرضان بمركباتهما، ومواطن بحوزته حبوب مخدرة ومواد مسكرة، وضبط مطلوب للحبس 5 سنوات، إضافة إلى ضبط وافد هندي بحوزته زجاجات خمر.

وفي محافظتي حولي والأحمدي تمكن رجال الأمن من ضبط 5 مطلوبين لإدارة التنفيذ المدني بمبالغ مالية مختلفة، وضبط 6 أشخاص مسجل بحقهم تغيب، و8 أشخاص ليس بحوزتهم إثبات،إضافة إلى تحرير 38 مخالفة مرورية مختلفة.

وفي محافظتي الجهراء والفروانية تمكن رجال الأمن من ضبط 6 أشخاص مطلوبين لإدارة التنفيذ المدني، وضبط 15 شخصا مسجل بحقهم تغيب، وضبط مطلوب لإدارة التنفيذ الجنائي، و5 أشخاص مخالفين لقانون الإقامة والعمل، و18 شخصا ليس بحوزتهم إثبات.كما تمت مداهمة مصنع للخمور.

كما تم ضبط مركبتين مطلوبتين، وحجز 4 مركبات بكراج الحجز، وضبط مركبة مسروقة وتمت إحالتها إلى جهة الاختصاص، إضافة إلى تحرير 26 مخالفة مرورية مختلفة.

في حين أسفرت الحملة بمحافظة مبارك الكبير عن ضبط 6 أشخاص ليس بحوزتهم إثبات، و5 أشخاص مخالفين لقانون الإقامة والعمل، وضبط مطلوب لإدارة التنفيذ المدني، وضبط مركبة مطلوبة، وحجز مركبتين بالمرور، وضبط 5 أشخاص مسجل بحقهم تغيب، بالإضافة إلى تحرير 90 مخالفة مرورية منها الوقوف في اماكن المعاقين.

وقام قسم سرية المهام الخاصة بضبط 3 أشخاص مطلوبين لإدارة التنفيذ المدني بمبالغ مالية مختلفة، إضافة إلى ضبط مواطن ووافد مصري بحوزتهما مواد مخدرة.

من جهة اخرى، أسفرت حملة لامن الاحمدي في منطقة الضبيعية لملاحقة صائدي الطيور عن ضبط 4 أشخاص معهم بنادق هوائية (ام صجمة)، وعليه تمت مصادرة البنادق الهوائية وعددها 4 بنادق واتخاذ الإجراءات القانونية. من جهة أخرى، واصل قطاع الامن العام ملاحقة ظاهرة الاستهتار، اذ ضبط امس في منطقة جابر العلي وعقب بلاغات عن استهتار ورعونة 8 مركبات خصصت للاستهتار والرعونة وتمت احالة المركبات الى كراج الحجز.

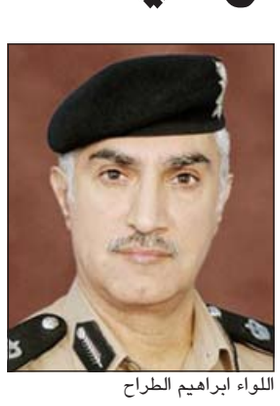
اللواء ابراهيم الطراح

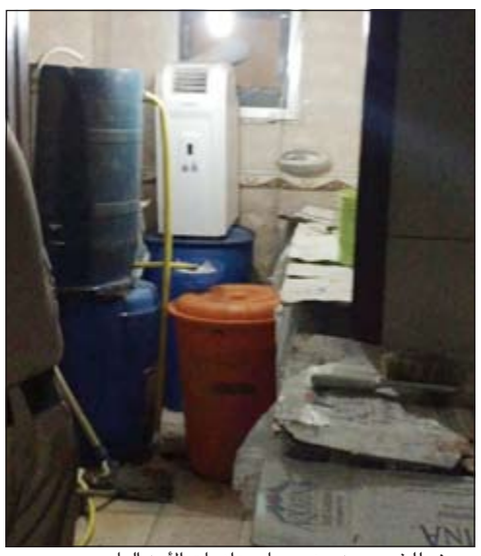
مصنع للخمور من بين حصاد مداهمات الأمن العام

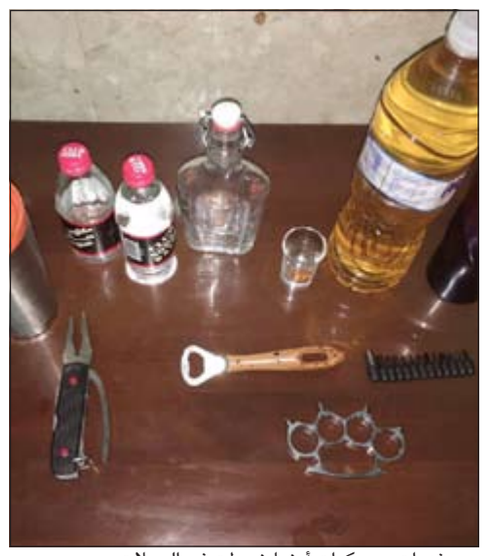
..ومخدرات ومسكرات أيضا ضبطت في الحملات

الشوازن المضبوطة في حملة الضبيعية

نافذة على الأمن

الفريق متقاعد - طارق حمادة

في ديرتنا مليونا لغم

في العشرين من مارس الماضي وعبر نافذتي نشرت مقالا بعنوان حملة «الترهيب والترغيب» تطرقت فيه الى حنكة معالي الشيخ محمد الخالد في التعامل مع ظاهرة انتشار الأسلحة والحملة الرائدة لهذا الغرض والتي خلط فيها اسلوب الترغيب وتحفيز المواطنين على تسليم الأسلحة طوعا دون اي مساءلة والترهيب من خلال قانون جديد يحوي عقوبات مغلظة لحائزي الأسلحة بشكل غير قانوني، وفي ذات المقال دعوت وزارة الداخلية ممثلة في قطاع الامن الخاص والذي يتولاه اخي اللواء الكفء محمود الدوسري، ووزارة الدفاع ممثلة في ادارة هندسة الجيش الى اعطاء قضية ازالة الالغام اولوية، ولم تمر سوى ايام محدودة على دعوتي حتى حل اليوم العالمي للتوعية من مخاطر الألغام، وباعتبار الكويت واحدة من الدول التي عانت بسبب الألغام التي زرعت منذ نحو 26 عاما قامت وزارة الداخلية مشكورة وعبر احد اهم أركانها وهو وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد بتذكير العالم اجمع بما صدر عن العدوان العراقي على الكويت والآثار المدمرة الممتدة لسنوات وسنوات متطرقا بإسهاب الى كارثة زرع 2 مليون لغم من قبل الغزاة، ففي هذه المناسبة كان لزاما ان نشير ونذكر بما حدث في ذاك التاريخ، فلا يمكن لأي كويتي عايش تلك الفترة من الزمن، إلا أن يتوقف طويلا في هذا اليوم، ليعيد شريط الذاكرة إلى يوم الخميس الأسود الموافق 2/ 8/ 1990م، ذلك اليوم الكئيب الذي شهد كارثة إنسانية بكل ما تحمله الكلمة من معان، وهو اليوم الذي اغتصبت فيه أرضنا الطاهرة على يد قوات الظلم والاستبداد، وعلى يد طاغية وجيش كنا نحسبهم أشقاء لنا في العروبة والإسلام. قضية انتشار الألغام في كل ارجاء ديرتنا وجب ان نذكر العالم بها ونؤكد على ان المعاناة التي خلفها الغزو قائمة. تصريح الفريق سليمان الفهد جاء ليوضح حجم الكارثة التي لا تزال تعاني منها البلاد من خلال ضحايا ابرياء يلقون مصرعهم او تتعرض أطرافهم للبتر او يظلون مقعدين الى الأبد؟هؤلاء ضحايا الألغام أبرياء لا ذنب لهم سوى انهم يحيون على ارض هذا البلد المعطاء.

تصريح اخي الفريق الفهد جاء ليوضح ان الكويت ومنذ الغزو الغاشم تعاملت مع نحو مليون و650 ألفا من بين نحو مليوني لغم بري وبحري، وأوضح بجلاء أن كلفة ازالة هذه الالغام تبلغ حسب التصريح الرسمي نحو 67 الف دولار مقابل تطهير كل كيلومتر مربع وهي كلفة ضخمة بكل المقاييس، والسؤال الذي ربما يكون مثار استغراب هل هذا العدد من الالغام يمكن لبشر عاقل ان يزرعه على مساحة الكويت المقدرة بـ17 الف كيلومتر مربع؟!

باعتقادي ان حديث الفهد في هذه المناسبة جاء كاشفا لحجم الكارثة التي عانت وتعاني منها الكويت فلم يقل كلاما مرتجلا وإنما قال كلاما مدعما بالمعلومات موثقا حيث ذكر وجود نحو 350 ألف لغم تشكل خطرا على المدنيين. وان فرقا عالمية متخصصة أكدت على الحجم غير المسبوق من الألغام والمقدرة بـ92 لغما في الكيلومتر المربع. وأن إدارة المتفجرات قامت خلال الفترة من 1992 الى 2015 بنحو 25814 مهمة وأمر خدمة من بينها 1443بلاغا بوجود ألغام.

ولا يسعني الا ان اتوجه بالشكر الى الاخ العميد عادل الحشاش على تبني وزارة الداخلية ممثلة في ادارة العلاقات العامة الحملة التوعوية المستمرة بمخاطر الألغام والمخلفات الحربية، عبر تنظيم زيارات متواصلة لفرق من الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني للمدارس بالمراحل المختلفة والجامعات والأندية والمجمعات التجارية لإيصال الإرشادات لكافة فئات المجتمع حفاظا على أمنهم.

آخر الكلام

دشنت وزارة الداخلية دورة للرقباء الأوائل وحسنا فعلت الوزارة وذلك للحاجة الى رجال امن يسهمون في حفظ امن واستقرار دولتنا، فقط ما أتمناه وامل ان يلقى قبولا من معالي الشيخ محمد الخالد ان يرافق هؤلاء الرقباء الأوائل خصوصا الميدانيين منهم ضباط لهم خبرات علمية بحيث يستطيع هؤلاء الخريجون اكتساب خبرات عملية تمكنهم من اداء مهام عملهم بصورة جيدة وتحول دون ارتكابهم لأخطاء قد تعوق استمرارهم في العمل او تجعلهم ضحايا لقضايا ترفع عليهم جراء ممارسة العمل الميداني.

تغريم سيدتين 4 آلاف دينار اتهمتا طبيب أسنان بالتحرش

قضت المحكمة الكلية دائرة «مدني كلي» بالزام مواطنتين بـ4 آلاف دينار تعويضا لدكتور اسنان لكيدية شكواهما ضده بأنه اعتدى عليهما بالضرب وهتك عرضهما في عيادته.

وتتلخص تفاصيل الدعوى في أن الدكتور عبر المحامي زيد الخباز، عقد الخصومة ضد المواطنتين، مطالبا القضاء بإلزامهما بمبلغ وقدره 5001 على سبيل التعويض المؤقت وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة.

وقال الخباز ان المواطنتين قدما بلاغا لتعرضهن للضرب والسب والقذف وهتك العرض، من قبل موكله «الدكتور» في عيادته، وبناء على هذا البلاغ الكاذب والشهادة الزور من المواطنتين تم التحقيق مع الدكتور في القضية وبسؤال الشهود أكدوا على عدم صحة الواقعة، كما ان التحريات جاءت على عدم صحة ما جاء على لسان المواطنتين من اعتداء عليهما بالضرب والسب والقذف، حيث ان الشكوى كيدية لأن المواطنتين لديهما سابقة في نفس الموضوع بعيادة أخرى وتم استرجاع أموالهما وعلاجهما بالمجان خاصة انهما ضالعتان في مجال التكسب عن طريق التهديد برفع القضايا.

وزاد الخباز ان موكله «الدكتور» قام بتسجيل قضية إتلاف عمدي وسب وقذف في حق المواطنتين فضلا عن التقرير الطبي الخاص بالمدعى عليها الثانية والذي اثبت خلو عموم جسدها من أي آثار، وأكد الخباز ان النيابة العامة استبعدت شبهة جناية هتك عرض وجنحتي الضرب والسب والقذف من الاوراق.

وقال الخباز ان موكله «الدكتور» قد أصابه ضرر من جراء قيام المواطنتين بالتقدم بشكوى كيدية ضده مما أساء الى حقهما بالتقاضي.

المحامي زيد الخباز

فساد الاستدلال ينتهي ببراءة شاب

مؤمن المصري

قضت الدائرة الجزائية الثانية بمحكمة الاستئناف برئاسة المستشار نصر سالم آل هيد وأمانة سر عادل العوضي بتأييد حكم أول درجة القاضي بالامتناع عن النطق بعقاب «بدون» اتهمته النيابة العامة بتعاطي الحشيش والمؤثرات العقلية.

وتخلص واقعات الدعوى فيما شهد به ضابط الواقعة بأنه أثناء قيامه بمهام عمله وتفقده للحالة الأمنية بشارع الخليج العربي شاهد مركبة بقيادة المتهم الأول وهي تسير بصورة غير منتظمة. فطلب من قائدها التوقف ليتبين حقيقة الأمر.

وتوجه إلى المركبة فشاهد المتهم الأول قائد السيارة وبرفقته المتهم الثاني، فطلب من المتهم الأول رخصة القيادة ودفتر السيارة. وأثناء ذلك شاهد بالمقعد الخلفي للسيارة كوبا وزجاجة مياه معدنية بها مادة برتقالية اللون، كما شاهد المتهمين في حالة غير طبيعية وكانت تفوح منهما رائحة الخمر وعثر بحوزته على خمر وحبوب.

وأمام محكمة الاستئناف حضرت المحامية الجوهرة عبد الرضا وترافعت عن المتهم الثاني فدفعت بفساد الحكم المستأنف في الاستدلال وقصوره في التسبب والإخلال بحق الدفاع وطلبت أصليا براءة المتهم مما هو منسوب إليه واحتياطيا تأييد حكم أول درجة القاضي بالامتناع عن النطق بعقابه.

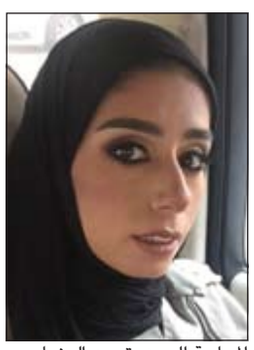
المحامية الجوهرة عبد الرضا